

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة؛

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 9 ربيع الآخر 1443 (15 نوفمبر 2021)، طبقاً لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة؛

وبعد تأكد رئيس الجلسة من توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة الدائمة المنصوص عليه في المادة 31 من النظام الداخلي للمجلس؛

وعلى تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 096/ع.ت.إ/2021، بتاريخ 28 من محرم 1443 (6 سبتمبر 2021)، والمتعلق بتولي شركة «Deutsche Post Beteiligungen Holding GmbH» المراقبة الحصرية المباشرة عن طريق اقتناء نسبة 92.23% من رأسمال وحقوق التصويت المرتبطة به المملوكة لشركة «J.F. Hillebrand Group AG»؛

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعياشي رقم 106/2021 بتاريخ 29 من محرم 1443 (7 سبتمبر 2021) والقاضي بتعيين السيد طارق إعلاتن مقررًا في الموضوع، طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ فاتح محرم 1443 (30 أكتوبر 2021)، والذي يمنح أجل (05) أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع التركيز أعلاه؛

وحيث إن الفاعلين والمتدخلين في الأسواق المعنية المتعلقة بالشحن البحري للبضائع، لم يبدوا أية ملاحظة حول عملية التركيز الحالية؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 2 ربيع الآخر 1443 (8 نوفمبر 2021)؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ بتاريخ 5 ربيع الآخر 1443 (11 نوفمبر 2021)؛

وبعد تقديم المقرر العام ومقرر الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز الاقتصادي المذكورة، وكذا للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس المنعقد بتاريخ 9 ربيع الآخر 1443 (15 نوفمبر 2021)؛

قرار مجلس المنافسة عدد 121/ق/2021 صادر في 9 ربيع الآخر 1443 (15 نوفمبر 2021) المتعلق بتولي شركة «Deutsche Post Beteiligungen Holding GmbH» المراقبة الحصرية المباشرة عن طريق اقتناء نسبة 92.23% من رأسمال وحقوق التصويت المرتبطة به المملوكة لشركة «J.F. Hillebrand Group AG»؛

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)؛

وحيث إن المادة 13 من القانون رقم 104.12 المذكور تقتضي أنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح دراسة الملف، ولا سيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقا مبدئيا أو وقعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي ؛

وحيث إن مشروع عملية التركيز الحالية كان موضوع مذكرة تفاهم موقعة بين الأطراف المعنية بتاريخ 2021/06/01، ممَّا يجعلها خاضعة للتبليغ طبقا للمادة 13 من القانون رقم 104.12 ؛

وحيث إن مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و 12 من القانون رقم 104.12 المشار إليه أعلاه ؛

وحيث إن المادة 11 تحدد الحالات التي تنجز من خلالها عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من 40% من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة ؛

وحيث إن العملية موضوع التبليغ تتعلق بتولي شركة «Deutsche Post Beteiligungen Holding GmbH» المراقبة الحصرية المباشرة عن طريق اقتناء نسبة 92.23% من رأسمال وحقوق التصويت المرتبطة به المملوكة لشركة «J.F. Hillebrand Group AG»، وللشركات الفرعية التابعة لها، وبالتالي فهي تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 ؛

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطا من الشروط المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر وهو تجاوز رقم المعاملات العالمي المحقق من قبل مجموع المنشآت المعنية بالعملية للسقف المحدد وفق المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 ؛

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز، هي :

- الجهة المقتنية: شركة «Deutsche Post Beteiligungen Holding GmbH» تأسست في عام 1998، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة خاضعة للقانون الألماني، وتعتبر فرعا مملوكا بالكامل لشركة «Deutsche Post AG»، الشركة الأم لمجموعة «Deutsche Post DHL Group (DPDHL)»، وهي مجموعة لوجيستية نشطة عالميا تحت علامتي Deutsche Post و DHL ؛

- الجهة المستهدفة : شركة «J.F. Hillebrand Group» تم إنشاؤها في عام 1844 وهي شركة لوجيستية دولية تقدم مجموعة متنوعة من خدمات الشحن، بما في ذلك الشحن الجوي والشحن البحري والنقل البري والتخزين وإدارة المخزون. وتنشط بشكل أساسي في شحن البضائع السائلة والنقل والخدمات اللوجيستية للسوائل غير الخطرة (بما في ذلك المشروبات) والعديد من المنتجات الأخرى، لا سيما بواسطة الأكياس المرنة (Flexitanks) المثبتة في الحاويات.

وحيث إنه حسب ملف التبليغ والتصريحات المدلى بها خلال جلسات الاستماع، فإن عملية التركيز الاقتصادي موضوع التبليغ، تندرج في إطار استراتيجية شركة «Deutsche Post Beteiligungen Holding GmbH» لتطوير أنشطتها ذات قيمة مضافة، وتنوع وسائل النقل التي تستعملها قصد تطوير قطاع الشحن البحري للبضائع ؛

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة واعتمادا على الوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، فقد تم تحديد الأسواق المعنية بشقيها، سوق المنتج أو الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعني بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع المنتجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ؛

وحيث إنه بعد الاطلاع على وثائق الملف واعتمادا على نتائج مسطرة التحقيق فإن السوقين المعنيين بهذه العملية هما : سوق خدمات الشحن البحري للبضائع و سوق إنتاج وتسويق الأكياس المرنة المثبتة في الحاويات «Flexitank»؛

وحيث إنه تم تحديد السوق العالمية كسوق جغرافي للسوق المرجعية لإنتاج وبيع منتج ال «Flexitank» المستخدم في شحن أو نقل السوائل غير الخطرة الذي تعرض وتطلب فيه هذه الخدمات، أما السوق المرجعية لشحن البضائع عن طريق البحر، فإنها ذات بعد وطني بالنظر إلى طبيعة الطلب وخصائص السوق. إلا أنه يمكن أن يبقى تحديد السوق الجغرافية مفتوحا لكون العملية لن يكون لها تأثير كبير على المنافسة في المغرب ؛

وحيث إن التحليل التنافسي للعملية موضوع التبليغ أبان على أنه بالرغم من تقاطع أنشطة أطراف العملية على مستوى السوق المعنية المتعلقة بالشحن البحري للبضائع، إلا أن حصتهم التراكمية تبقى ضعيفة، بحيث تتراوح بين 0 و 5 في المائة، كما أنها تعرف تواجد عدد مهم من المتنافسين، مع العلم بأن أطراف العملية لا ينشطون بصفة مباشرة داخل هذه السوق كونهم لا يتوفرون على فروع أو تمثيلات قانونية في السوق الوطنية المعنية ؛

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة، المنعقدة طبقاً لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، بتاريخ 9 ربيع الآخر 1443 (15 نوفمبر 2021)، بحضور السيد أحمد رحو رئيساً للجلسة، والسيدة جيهان بن يوسف، والسادة عبد الغني أسنينة، وعبد اللطيف المقدم، وحسن أبو عبد المجيد، أعضاء.

الإضاءات:

أحمد رحو.

جيهان بن يوسف. عبد الغني أسنينة.

عبد اللطيف المقدم. حسن أبو عبد المجيد.

وحيث إنه فيما يتعلق بالسوق المعنية لإنتاج وبيع منتوج ال «Flexitank» فإنها لا تعرف أي تقاطع لأنشطة أطراف العملية داخل هذه السوق لكون الشركة المقتنية لا تنشط داخله؛

وحيث إن شركة «Hillebrand» مختصة في تصنيع وبيع الخزانات المرنة في المغرب، وهو نشاط يعتبر سوق منبع لسوق خدمات الشحن البحري الذي تتواجد فيه أطراف العملية. إلا أنه استناداً إلى الوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، فإن الشركة المستهدفة تستخدم الحصة الأكبر من إنتاج خزاناتها المرنة على وجه الخصوص لتلبية الطلب الداخلي من احتياجات خدمات الشحن البحري، في حين يتم بيع باقي إنتاجها لأطراف أخرى؛

وحيث تبين أن شركة «DPDHL» لا تزود بالخزانات المرنة من الشركة المستهدفة ولكن من موردين آخرين من أجل استخدامها في خدمات الشحن البحري؛

وحيث إن السوق المعني يتميز بتواجد عدد كبير من الموردين للخزانات المرنة والمتوفرين على حصص كبيرة تمكّنهم من تزويد شركات خدمات الشحن وشركات النقل والعملاء، بالخزانات المرنة.

وحيث إن شركة «DPDHL» لا تنشط في إنتاج وبيع الخزانات المرنة مما يجعل استهلاكها لهذا المنتوج محدوداً وبالتالي لن يترتب عنه إحداث أو تعزيز وضعيّة هيمنة اقتصادية؛

وحيث إن التداخل العمودي لأنشطة الطرفين ليس له أي تأثير على أسواق إنتاج وبيع الخزانات المرنة وكذلك على سوق الشحن البحري؛

وحيث إنه استناداً إلى الوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة، تبين أن عملية التركيز الاقتصادي الحالية لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي مقيد للمنافسة في السوقين المرجعيتين المذكورتين، كون الحصص التراكمية للأطراف المعنية غير مؤثرة ولا تمكّنها من إغلاق الأسواق المعنية في وجه المنافسين،

قرر ما يلي:

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز المسجلة لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 096/ع.ت.إ/2021، بتاريخ 28 من محرم 1443 (6 سبتمبر 2021)، يستوفي كافة الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركة «Deutsche Post Beteiligungen Holding GmbH» المراقبة الحصرية المباشرة عن طريق اقتناء نسبة 92.23% من رأسمال وحقوق التصويت المرتبطة به المملوكة لشركة «F. Hillebrand Group AG»

